شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

خطاب جديد للحجّاج !

يتواصل انهمار "بركات" قانون "حقوق الصحفيين"(!) سيء الصيت والسيرة، فالتعديات على الصحافة والصحفيين، بما فيها الاعتقالات وإساءة المعاملة، تحافظ على وتيرتها السابقة، فيما تنهال على محكمة قضايا النشر والإعلام القضايا المليارية (نسبة إلى مليارات الدنانير) المرفوعة من المسؤولين في الدولة على الصحف ومحرريها بدعاوى وذرائع مختلفة.

قانون "حقوق" الصحفيين شرّع لـ "حقوق" السلطة التنفيذية وصادر حقوق الصحافة والمشتغلين فيها في الحصول الحر على المعلومات وفي البث الحر لها وفي نقد أجهزة الدولة والمسؤولين عنها، فقد وُضع شرط مطلق للحصول على المعلومات وبثها هو عدم تعارض ذلك مع القانون أو مخالفته للنظام العام. والواقع أن أي فعل إعلامي في بلادنا يمكن أن يُوضع تحت طائلة هذا الشرط حيث ما تزال دولتنا تعمل بموجب العشرات من قوانين فصّلها صدام حسين على المقاسات الضيقة لنظامه الدكتاتوري.

واستناداً إلى الأساس الذي وضعه ذلك القانون المتعارض مع أحكام الدستور ومع الشرائع الدولية المنظمة للعمل الإعلامي والنشاط الفكري، أصدرت وزارة الداخلية أول من أمس تحذيراً شديد اللهجة إلى وسائل الإعلام المحلية والدولية والعربية مما وصفته باعتماد المصادر الأمنية المجهولة في نقل الإخبار، معتبرة أن تلك الأخبار تضر بالاستقرار والسلم الأهليين، ومتوعدة بمحاسبة المخالفين !

الوزارة قالت في بيانها التحذيري إن "العديد من وسائل الإعلام عملت خلال الفترة الأخيرة على بث أخبار غير صحيحة وغير موثقة أو تدسّ أخباراً مُلفقة ثم تنسبها إلى مصادر مجهولة وتعتذر عن ذكر الأسماء بدعوى مصدر خاص"، واعتبرت أن "هذا المنهج الخاطئ يضر بالاستقرار والسلم الأهليين ويتعارض مع مدونات ممارسة المهنة وأخلاقيات العمل الإعلامي المسؤول"، مشيرة إلى أن لديها "متحدث رسمي وموقع رسمي على شبكة المعلومات (الانترنت) وأبوابها مفتوحة لتسهيل مهام الجميع"، ومتوعدة بـ"اتخاذ الإجراءات القانونية ضد وسائل الإعلام المخالفة".

هذا بيان يتطابق في مضمونه مع خطاب يعود تاريخه إلى أربعة عشر قرناً، ألقاه الحجاج بن يوسف الثقفي مهدداً العراقيين بقطع رؤوسهم التي رأى أنها "قد أينعت وحان قطافها"!

إذا كان هناك صحفيون ينشرون معلومات "غير صحيحة" و"مُلفقة" منسوبة إلى مصادر أمنية "مجهولة" فالحق في هذا يقع أولاً على وزارة الداخلية نفسها التي تُعد من أكثر مؤسسات الدولة تمسكاً بالكتمان وعدم الشفافية بحجة الأمن والنظام ومكافحة الإرهاب. فلطالما قدمت أجهزة الوزارة معلومات غير صحيحة أو ناقصة، بل إن بعض المسؤولين الأمنيين لا يتورعون عن الكذب في تصريحاتهم. وآخر مثال على هذا ما حدث خلال فترة انعقاد مؤتمر القمة العربية الثالث والعشرين وبعدها، فلقد أنبأنا هؤلاء المسؤولون بأن ما من شوارع ستُقطع وما من ساحات وجسور ستُغلق في العاصمة، فيما حدث العكس تماماً، بل زاد الأمر عن ذلك بفرض حال حظر التجوال وقطع اتصالات التلفون المحمول يومين كاملين. وبعد انتهاء القمة أيضاً سمعنا تصريحات بأن حال بغداد ستتغير كثيراً حيث ستُزال معظم نقاط التفتيش ويُرفع الكثير من الحواجز الكونكريتية التي تُقطّع أوصال العاصمة.

والحال أن شيئاً لم يتغير البتة حتى بعد مرور أسبوع على انقضاء القمة.

الشفافية والصدق في التصريح أفضل ما يخدم الأمن وأكثر ما يساعد الإعلام على أداء دوره الاجتماعي المكمّل لدور الدولة. أما لغة التهديد والإنذار فلا جدوى منها، واسألوا الحجاج إن كنتم لا تصدقون.

اتفاقيات اربيل.. (أرشيف)

النجيفي يعتبر إلغاء اتفاقية أربيل إعادة للعمليّة السياسيّة إلى نقطة الصفر

بعد مخاض طويل ، جاءت اتفاقية أربيل لتضع حدا للفراغ الذي جاء نتيجة لعدم فوز أي من الكتل بما يؤهلها لتشكيل حكومة أغلبية، وأصبحت هذه الاتفاقية حجر الزاوية في العملية السياسية برغم تعثر تطبيق بنودها كما تشير القائمة العراقية ، في حين عبرت مكونات كثيرة من التحالف الوطني أن اغلب بنود الاتفاقية تم تطبيقها باستثناء منصب مجلس السياسات الذي يعتبره دولة القانون متعارضا مع الدستور

□ بغداد/ ماجد طوفان

وفي نهاية المطاف أعلن زعيم القائمة العراقية تخليه عن هذا المنصب، وفي ظل التداعيات الأخيرة التي أفرزت انقساما جديدا وواضحا ، تمثل بعدم انعقاد المؤتمر الوطني ، ومن ثم دخول العملية السياسية في نفق جديد ، وربما يأتي الخوف هذه المرة من انفراط عقد اتفاقية أربيل ، وبالتالي العودة إلى نقطة الصفر كما يشير إلى ذلك أكثر من مراقب ، الدكتور حميد فاضل أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد أشار في حديث له مع (المدى) أمس أن اتفاقية أربيل وكما تُظهر الدلائل أصبحت في نظر البعض ، ومن وقع عليها في حكم الماضي ، وأضاف فاضل" إن انعقاد المؤتمر أو عدمه أصبح لا يؤثر في شيء، وإن الطرفين المتصارعين بدا واضحا للمراقب ولهما أيضا من هو الخاسر والرابح في عدم انعقاد المؤتمر أو في عدم تطبيق اتفاقية أربيل، فالعراقية هي الخاسر الكبير ، والجهة الحكومية وتحديدا دولة القانون هي الرابح الأكبر في ذلك" وعن المرجعية التي يمكن العودة لها الآن ، وهل يمكن أن تكون اتفاقية أربيل هي هذه المرجعية أكد فاضل " من الناحية النظرية ، المرجعية هي الدستور، ولكن من الناحية العملية فإن اتفاقية أربيل هو المرجعية التي تشكلت بموجبها الحكومة ، ولعل المناطق الرخوة في متن هذه الاتفاقية أن هناك مواد فيها تتوافق مع الدستور ، ومواد أخرى لا تتفق معه، وبالتالي فإن التوافق هو الحل الوسط ما بينها .

وختم فاضل حديثه بالقول إنه لا يوجد هناك أي نص دستوري يشير إلى أن يكون تسلم مناصب الوزارات الأمنية من حصة هذا المكون أو ذاك ، وكذلك الحال فإن مجلس السياسات جاء في اتفاقية أربيل كإضافة وهو غير دستوري ، وإن هذا الحال يضع العراقية في موضع الضعف وليست في حال يسمح لها بوضع الشروط ، باعتبار أن مقاييس القوى هي بيد دولة القانون والمالكي تحديدا" .

من جهة أخرى أعلن رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي في مؤتمر صحفي عقده في مبنى مجلس النواب حضره مراسل المدى أمس الأربعاء إن "إلغاء اتفاقية أربيل معناه العودة إلى الصفر وبداية جديدة للعملية السياسية ، وإن هذا الأمر سيشكل خطرا على العراق وإنه لابد أن نمضي في استكمال بنودها بالإضافة إلى الاتفاق على المستجدات لمرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي من البلاد " مضيفا أن " اتفاق أربيل هو الأساس الذي تم تشكيل الحكومة على أساسه وفيه إصلاحات حقيقية للسلطات كافة ولتثبيت العدالة وإلغاء هذا الاتفاق سيؤدي إلى عودة البلاد إلى نقطة الصفر ويخلق مشاكل لن يحتملها العراق".

وأشار النجيفي إلى أن "استكمال المؤسسات القضائية كالمحكمة الاتحادية نعتقد أنها ستحل الكثير من نقاط الخلل في العملية السياسية وأن البرلمان حريص على تشريع جميع القوانين في هذا الاتجاه " ، مبينا أن "رد المحكمة الاتحادية لبعض القوانين ونقضها هو حق طبيعي".

وأوضح أن" هناك نوعا آخر من التنافس بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حول عدد من القوانين التي تخص النزاهة والرقابة ، وإن مجلس النواب هو الجهة الوحيدة التي تحدد شكل القوانين وليس جهة أخرى".

ولفت النجيفي إلى أن " الدستور هو الأساس في بناء دولة المؤسسات ذات الطابع المدني ولكن هناك بعض الآراء في بعض مواد الدستور الحالي لاسيما أن المادة [٢٤٠] منه نصت صراحة وثبتت حق تعديل الدستور بعد أربعة أشهر من تشريعه ، لكننا نؤكد أن العراق اليوم وفي ظل مروره بمرحلة انتقالية بعد ٢٠٠٣ وبعد الانسحاب الأميركي لا يمكن الاستعاضة عن التوافق السياسي في عملية إدارة الدولة إلى جانب العمل بالدستور".

وأشار إلى " إن هناك بعض القوانين المعطلة التي تحتاج إلى توافق سياسي من اجل إقرارها ومنها قانون النفط والغاز وقانون المحكمة الاتحادية وإن أي قانون ترفعه أية سلطة أخرى لن يتم البت به من دون إمراره إلى البرلمان ومناقشته ووضع التعديلات عليه من قبل النواب التي تستند لآراء متعددة وحسب الرؤى السياسية".

وحول رد المحكمة الاتحادية لبعض القوانين ، أوضح النجيفي أن " رد هذه المحكمة لبعض القوانين حق طبيعي لها قانونا وان هناك تنافساً بين السلطات الثلاث حول تشريع القوانين ، ولكن يبقى مجلس النواب بسلطته التشريعية والرقابية الدستورية هو من يحدد تشريع القوانين"

وتابع إن "استمرار الخلافات السياسية يعرقل تشريع القوانين وعمل اللجان النيابية وان استمرار الخلافات انعكس سلباً على عمل المجلس ولجانه " ، مبيناً "إنه بالرغم من ذلك فالمجلس استطاع خلال السنة الماضية تشريع ٨٠ قانوناً وفي طريقه لتشريع ١٠٠ قانون بعد أن وصلت إلى مراحلها النهائية ".

وعن سؤاله بشأن تعديل بعض فقرات قانون الموازنة المالية العامة للدولة لعام ٢٠١٢ رد رئيس البرلمان بالقول "انه لا يوجد أي تعديل على قانون الموازنة ٢٠١٢ وقد تمت المصادقة عليها في مجلس النواب ورئاسة الجمهورية ونشرت في جريدة الوقائع الرسمية وإن هناك مقترحات لتعديل بعض فقرات الموازنة المالية قدمت من بعض الكتل السياسيّة إلى البرلمان، لكنه لم يحصل أي تعديل على الموازنة وإنها أصبحت نافذة ".

لجنة الثقافة والإعلام ترفض تعليمات الداخليّة بإجبار الصحفيين على كشف مصادرهم

□ بغداد/ المدى

أكدت لجنة الثقافة والإعلام في مجلس النواب، أمس أن وزارة الداخلية لا يمكنها إجبار الصحفيين على الكشف عن مصادر معلوماتهم، مبينةً أنها ستناقش اليوم التعليمات الأخيرة التي وجهتها وزارة الداخلية إلى وسائل الإعلام. وقال عضو لجنة الثقافة والإعلام النيابية سامان فوزي لوكالة شفق نيوز إن "قانون حقوق الصحفيين ضَمِن للإعلاميين الحق في عدم الكشف عن مصادر معلوماتهم، وان وزارة الداخلية لا يحق لها إجبار الإعلاميين على كشف مصادر معلوماتهم".

وأوضح أن "القانون أعلى شأناً ومرتبة من التعليمات، ويجب ألا تكون التعليمات متعارضة مع قانون شرعه مجلس النواب".

وتابع أن "هنالك استثناءات للكشف عن المصادر لضرورات أمنية، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بأمر قضائي كما هو الحال في بعض دول العالم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية".

سامان فوزي

وكانت وزارة الداخلية قد دعت ، أول من أمس الثلاثاء ، وسائل الإعلام العراقية والعربية والدولية التي تنقل أخباراً من العراق ألا تنسب تصريحات المسؤولين الأمنيين إلى مصادر مجهولة وتعتذر عن ذكر الأسماء بدعوى مصدر خاص أو رفض الإفصاح عن اسمه، مهددة باتخاذ الإجراءات القانونية في حال عدم التزام وسائل الإعلام بتعليماتها.

وبيّن فوزي أن "لجنة الثقافة والأعلام ستناقش تعليمات وزارة الداخلية إلى وسائل الإعلام ، وإن تأكدت أن هذه التعليمات تتعارض مع القانون فإنها ستستضيف أو تستدعي المسؤولين عن إصدار هذه التعليمات لاستيضاح هذه القضية".

السهيل : الأزمة السياسيّة تحولت إلى أخطر من صراع على السلطة

□ بغداد/ المدى

اعتبرت النائبة المستقلة صفية السهيل، أمس الأربعاء، أن الأزمة تحولت من أزمة صراع على تقاسم السلطة إلى ما هو أكبر وأخطر، محذرة من أن تؤدي تلك الخلافات إلى القضاء على التجربة الديمقراطية في البلاد، فيما دعت إلى تهيئة الأرضية المناسبة لنجاح المؤتمر الوطني.

وقالت السهيل في بيان حصلت المدى على نسخة منه، إن "الأزمة في العراق تحولت من أزمة صراع على تقاسم السلطة إلى أزمة أكبر وأخطر تنذر بالقضاء على الدولة الديمقراطية الاتحادية التي استفتي عليها الشعب بسبب التجاوز الفاضح على روحية الدستور ونصوصه"، داعية القوى السياسية إلى "تهيئة الأرضية المناسبة لنجاح المؤتمر الوطني وأن تنجح أولاً بإقناع القادة بالحضور والمشاركة".

وأضافت السهيل أن "إعلان عدد من القادة الذين تصدوا للدكتاتورية وأسسوا للعراق الجديد عدم المشاركة في المؤتمر يؤشر صعوبة البدء بحوارٍ منتِج وبناء الاجتماع المقرر غداً (اليوم) "، معتبرة أن "المطلوب أولاً وقبل الحوار العمل على التهدئة أو الهدنة وهو الوصف الحقيقي للأجواء التي نعيشها".

ولفتت السهيل إلى أن "من يعتقد بأن حل الأزمة يكمن بإلزام تلك القوى نفسها بتنفيذ ما لم يتم تنفيذه من اتفاقياتهم لتقاسم السلطة ومنها اتفاقية أربيل فهو مخطئ"، موضحة أن "الأزمة العراقية تحولت إلى أزمة حكم وعدم احترام للدستور نصاً وروحاً واستعمال البعض لجزئياته بشكل انتقائي ومصلحي".

ودعت السهيل الحكومة إلى "التحرك السريع نحو شركائها بالوطن والمسؤولية بنفس الروحية التي تحركت بها لتشجيع بعض القادة العرب وممثليهم لحضور اجتماع القمة في بغداد".

وفي تطور لافت لموضوع المؤتمر الوطني، أكد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، أمس أن المؤتمر الوطني لن يعقد اليوم الخميس، عازيا السبب إلى اتساع الخلافات بين الكتل السياسية، فيما أكد أن إقرار قانوني القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية سيغير الخلل في العملية السياسية.

البرلمان.. (أرشيف)

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد حدد، في الـ٢٥ من آذار الماضي، الخامس من شهر نيسان الحالي، موعداً لانعقاد الاجتماع الوطني، فيما دعا اللجنة التحضيرية المكلفة بالإعداد للاجتماع إلى انجاز عملها قبل الموعد المحدد لعقده.

كما أكد رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، في ١ نيسان ٢٠١٢ ، أن الكتل السياسية ستمضي لعقد الاجتماع الوطني في الخامس من نيسان الحالي، وعزا أسباب المشاكل السياسية التي تشهدها البلاد إلى عدم الالتزام بالدستور.

وعقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، أول من أمس الثلاثاء اجتماعاً لها، تمهيداً للمؤتمر الذي كان من المؤمل أن يعقد اليوم .

واشترطت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، في ٣١ آذار ٢٠١٢ مشاركتها بالمؤتمر الوطني المقبل بحضور "قادة الصف الأول" وتنفيذ اتفاقية أربيل، فيما طالبت بإيقاف الإجراءات الخاصة بحق نائب رئيس الوزراء صالح المطلك وإنهاء "البعد السياسي" لقضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون